مركز الميزان لحقوق الإنسان

من الميدان

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر أغسطس2012

اثار قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي مقر المخابرات الفلسطينية العامة "المعروف بمبنى السفينة" بتاريخ 2012/8/28

فهرس المحتويات

مقدمة 3
توطئة قانونية 4
القصف الصاروخي والمدفعي: 9
استهداف الصيادين: 10
استهداف المدنيين قرب حدود الفصل: 11
الاعتقال والحجز التعسفي: 13
الخاتمة 14

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر أغسطس من العام 2012، وارتكبت انتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. يستعرض هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية وفق التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة.

ويتناول التقرير تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، حيث استمرت قوات الاحتلال بتنفيذ غاراتها وعملياتها واستهدافها للمدنيين والمنازل والصيادين على حد سواء خلال شهر أغسطس 2012، في اطار استخدامها القوة المفرطة والمميتة، دون أي اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب، [1] حيث اسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل مواطن واصابة (6) اخرين من بينهم سيدة بجروح متفاوتة، كما اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (12) فلسطينياً.

يبدأ التقرير بتناول الهجمات الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة . حيث لا زالت هذه الهجمات تتسم بعدم مراعاتها لقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، حيث اسفرت تلك الهجمات عن مقتل مواطن واصابة (4) اخرين بجروح متفاوتة، وتسببت في إلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية.

ويستعرض التقرير الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، سواء تلك التي تأتي في إطار الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع، أو استهدافهم بإطلاق النار والتعدي على قواربهم وممتلكاتهم وإهانتهم في عرض البحر . وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير استهداف تلك القوات للصيادين ومنعهم من مزاولة عملهم من خلال استمرار حرمانهم من تجاوز ما مسافته (3) أميال بحرية عن شاطئ غزة، واستهدافهم المتكرر بإطلاق النار وملاحقتهم بالزوارق الحربية المطاطية حتى شاطئ البحر. فقد رصد المركز خلال شهر اغسطس (10) حالات استهداف للصيادين الفلسطينيين، اعتقلت خلالها صيادين اثنين واستولت على قارب صيد كما تضرر قارب صيد بعد إصابته بعدة أعيرة نارية، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة، والعمل.

ويبرز التقرير الاستهداف المنظم للمدنيين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من الحدود، في إطار سعي قوات الاحتلال إلى فرض منطقة أمنية عازلة تصل إلى أكثر من كيلو متر على طول الحدود الشرقية والشمالية داخل القطاع. و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة. فقد سجل وقوع (4) حالات تم خلالها استهداف المدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ما اسفر عن اصابة اثنين من المواطنين بجروح متفاوتة.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (9) فلسطينيين. سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والركام. أو من خلال

[1] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر أغسطس 2012، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة . غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء م ن القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي . كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة اقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل"أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرر هضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة ، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[2] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل [3]، والحق في التمتع بمستوى معيشي

[2] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[3] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ملائم للفرد وأسرته[4]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء [5]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية [6] ، والحق في التعليم المناسب [7]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[8].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

وبينما تدعي إسرائيل أن لها الحق في تقييد حرية الحركة ضد "كيان معادي" لا تسيطر عليه مثل قطاع غزة، فإن وثائق المحكمة الإسرائيلية العليا (قضية البسيوني) توضح موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه سياسة الحصار، حيث اعتبرت إجراءات الحصار جزء من "حرب اقتصادية" ضد قطاع غزة بأكمله وأنها تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وليس أمنية من خلال سياسة العقاب الجماعي هذه، وهو ما يؤكد انتهاك الحصار للقانون الدولي، كما أكدت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

---

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[5] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[6] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[8] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة؛
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والإفراد؛

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر أغسطس 2012

عدد القتلى	**1**
عدد الجرحى	**6**
عدد التوغلات	**2**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**10**
عدد المعتقلين	**12**

❖ **القصف الصاروخي والمدفعي**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة . وتتسم هذه الهجمات بالعشوائية لجهة عدم اكتراثها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم بما في ذلك قصف منازل سكنية. حيث اسفرت تلك الهجمات عن مقتل مواطن واصابة (4) اخرين بجروح متفاوتة، وتسببت في إلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية.

يستعرض التقرير حالات القصف الصاروخي والمدفعي على النحو الآتي:

- استهدفت طائرات الاحتلال الاسرائيلي بصاروخ واحد على الاقل، عند حوالي الساعة 2:15 بعد ظهر يوم الاحد الموافق 2012/8/5، اثنين من عناصر المقاومة الفلسطينية، بينما كانا يستقلان دراجة نارية في حي تل السلطان غرب مدينة رفح، ما اسفر عن مقتل احدهما على الفور، ويدعى **عيد عوكل حجازي (23 عاماً)**، من سكان منطقة الشعوت بمخيم اللاجئين برفح، واصابة شخص اخر بجروح وصفت بالحرجة، وتم نقل الشهيد الى مستشفى ابو يوسف النجار بمدينة رفح، بينما نقل المصاب الى مستشفى ناصر الطبي بخان يونس.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، عند حوالي الساعة 1:10 فجر الأربعاء الموافق 2012/8/22، قذيفة مدفعية سقطت القذيفة في حقل زراعي يقع شرق الجسر في قرية وادي غزة (جحر الديك) ولم يبلغ عن وقوع إصابات.
- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 00:05 من فجر يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/28، مقر المخابرات الفلسطينية العامة "المعروف بمبنى السفينة" والكائن غرب جباليا في محافظة شمال غزة، بستة صواريخ، ما أسفر إصابة ثلاثة مواطنين بجراح طفيفة ولم يصلوا المستشفيات، ودمّر المبنى– الذي لا يزال قائماً– بشكل بالغ، وتضررت نوافذ (11) منزلاً سكنياً تقع شرق المبنى. و(4) منشآت عامة، من بينها مدرستين. حيث تضررت مدرسة ذات الصواري الثانوية والأساسية للبنات– الكائنة جنوب شرق المبنى– بشكل جزئي بالغ (حيث تضررت 80 نافذة، و 5 أبواب، في مبنى المدرسة التي تضم فترتين صباحية ثانوية ومسائية أساسية)، ومدرسة القسطينة الثانوية والأساسية للبنين– الكائنة شمال غرب المبنى– بشكل جزئي طفيف (حيث تضررت 18 نافذة، وبابين، اثنين في مبنى المدرسة التي تضم فترتين صباحية ثانوية ومسائية أساسية)، كما تضرر مبنى ورشة الصيانة المركزية ودائرة الآليات التابعة لقسم الإمداد والتجهيز في وزارة الداخلية بغزة، بشكل جزئي (حيث تضررت حوالي 20 نافذة، و4 أبواب، و60 لوح زينكو، وجدار بطول 5 أمتار). كذلك تضرر مبنى نادي الهلال الرياضي بشكل جزئي طفيف (حيث تضررت نوافذ المبنى الإداري).
- قصفت طائرات الاحتلال بصاروخ واحد عند حوالي الساعة 12:15 من فجر اليوم الثلاثاء الموافق 2012/8/28، موقع بدر التابع لكتائب القسام والكائن في منطقة نتساريم جنوب شرق مدينة غزة، ولكم يؤدي القصف إلى وقوع اصابات أو أضرار تذكر.

استهداف الصيادين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث تفرض منطقة صيد ضمن نطاق ثلاثة أميال بحرية فتحرمهم من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، وتواصل إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. فقد رصد المركز خلال شهر أغسطس (10) حالات استهداف للصيادين الفلسطينيين، اعتقلت خلالها صيادين اثنين واستولت على قارب صيد كما تضرر قارب صيد بعد إصابته بعدة أعيرة نارية، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة، والعمل.

ويستعرض التقرير احصائيات واخباريات الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين على النحو الآتي:

- أطلقت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، وعدد من القذائف، عند حوالي الساعة 20:30 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/8/12 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 23:15 من مساء يوم الخميس الموافق 2012/8/9 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2012/8/24 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر غرب منطقة الشاليهات – جنوب غرب مدينة غزة. الأمر الذي أجبر الصيادين على ترك أماكن تواجد الأسماك وعدم إكمال أعمالهم.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 09:30 من صباح يوم السبت الموافق 2012/08/25 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، لمدة خمسة دقائق، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 22:00 من يوم السبت الموافق 2012/8/25 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، لمدة عشرة دقائق دقائق، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 09:20 من يوم الأحد الموافق 2012/8/26 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، لمدة خمس دقائق دقائق.
- فتحت الزوارق التابعة للبحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 صباح الأحد الموافق 2012/8/26، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي كانت تتواجد قبالة شواطئ مخيم النصيرات ووشمال غرب مدينة الزهراء وسط القطاع، والتي كانت على بعد حوالي (2.5 ميل بحري)، وقدر عدد مراكب الصيد ب (30 مركب)، واستمرت الزوارق الحربية في إطلاق النار بشكل متقطع تجاه مراكب الصيد حتى الساعة 14:30 من نفس اليوم، يذكر أن هذه الايام يصادف موسم صيد سمك (السردينا والصلافيح)، ولم يسجل وقوع أضرار أو إصابات.
- فتحت الزوارق التابعة للبحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 9:30 صباح الاثنين الموافق 2012/8/27، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي كانت تتواجد قبالة شواطئ المنطقة الواقعة شمال غرب مدينة الزهراء، الأمر الذي منع عدد من المراكب من مواصلة أعمال الصيد.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:10 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/28، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، ثمّ حاصرت حسكة مجداف على متنها صيادين اثنين، وأجبرتهما على خلع ملابسهما والسباحة تجاه أحد الزوارق الإسرائيلية، ومن ثم اعتقلتهما، واستولت على الحسكة وشباك الصيد الخاصة به، والصيادين هما: كامل ديب محمود الأنقح (60 عاماً)، وطفله: محمود (16 عاماً)، حيث اقتادتهما إلى مكان غير معلوم ، حتى أفرجت عنهما عند حوالي الساعة 15:00 من مساء اليوم نفسه، من خلال معبر بيت حانون (إيرز).
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 10:50 من يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/28 تجاه حوالي (20) من مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، لمدة عشرة دقائق، حيث طارد زورقان تلك المراكب حتى الشاطئ، وأجبرتهم على مغادرة المنطقة والابتعاد جنوباً، وأسفر الحادث عن تضرر أحد القوارب بشكل جزئي، وتعود ملكيته للصياد: كامل توفيق بكر (50 عاماً) وهو من نوع (حسكة موتور)، حيث أصيب بدن المركب بعدة أعيرة نارية، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

❖ **استهداف المدنيين قرب حدود الفصل**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، استهداف المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، مستهدفة كل ما يتحرك في تلك المناطق من خلال اطلاق النار العشوائي، او من خلال توغل آليات الاحتلال وتجريف عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية،. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (4) حالات تم خلالها استهداف المدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ما اسفر عن اصابة اثنين من المواطنين بجروح متفاوتة. و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

حالات التوغل واستهداف المدنيين قرب حدود الفصل خلال شهر أغسطس من العام 2012:

- فتحت قوات الاحتلال المتمركزة داخل الشريط الحدودي قرب موقع كيسوفيم العسكري، شرق خان يونس، عند حوالي الساعة 4:00 فجر اليوم الأربعاء الموافق 2012/8/1، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه الأراضي الزراعية والأحياء السكنية الواقعة شرق بلدة القرارة. استمر إطلاق النار بشكل متقطع حتى ساعات صباح اليوم، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات.
- فتحت قوات الاحتلال الاسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي الفاصل شرق خان يونس عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم السبت الموافق 2012/8/12، نيران اسلحتها الرشاشة تجاه الاراضي الزراعية في منطقة السريج شرق بلدة القرارة شرقي خان يونس، ما اسفر عن اصابة المواطن محمد صدقي مسلم القرا (18 عاماً) بعيارين ناريين في يده اليسرى وساقه اليمنى، بينما كان في طريقه الى ارض عائلته الزراعية في منطقة السريج على بعد حوالي 700م عن الشريط الحدودي الفاصل شرق خان يونس، وتم نقل المصاب الى مستشفى غزة الاوروبي لتلقي العلاج ووصفت جراحه بالمتوسطة.

أنا المواطن محمد صدقي مسلم القرا، ابلغ من العمر 18 عاماً، أعزب، وأقيم مع أسرتي البالغ عددهم 12 فرد، في منزلنا الكائن في منطقة الزنة شرق بلدة بني سهيلا شرقي خان يونس. ويبعد منزلنا عن الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل مسافة تقدر بحوالي 2 كيلو متر..

عند حوالي الساعة 5:30 من صباح يوم السبت الموافق 2012/8/11، خرجت من منزلنا وتوجهت برفقة شقيقي احمد(20 عام)، وأبناء أعمامي محمد عباس سليم القرا(17 عام)، وموسى أحمد عبد الجواد القرا(19 عام)، إلى أرضنا الزراعية الواقعة إلى الشرق من منزلنا، والتي

تبعد عن الشريط الحدودي مسافة تقدر بحوالي 600 متر، بهدف مساعدة شقيقي وأبناء عمي في جمع محصول الكوسة والبندورة، ولدى وصولنا إلى الأرض، شاهدت عدد من المزارعين يعملون في أراضيهم المجاورة لأرضنا، كانت الساعة اقتربت من 5:40 صباحاً، شاهدت جيب عسكري إسرائيلي، قدم من داخل الشريط الحدودي، وتوقف فوق تلة رمال بالقرب من الشريط الحدودي من الداخل، وبعد لحظات سمعت صوت عدة أعيرة نارية، كان مصدرها من ناحية الشريط الحدودي، حاولت الاختباء خلف ساتر ترابي، خلال ذلك شعرت باني أصبت في يدي اليسرى وقدمي الأيمن. سقطت على الأرض، وبدأت أصرخ أصبت – أصبت، وكنت أطلب من شقيقي وأبناء عمي مساعدتي وإسعافي، عندها حضر شقيقي وأبناء عمي، وحضر أيضا عدد من المزارعين الذين كانوا يتواجدون في المنطقة، وأحضروا سيارة مدينة من نوع بيجو تندر، وقاموا بنقلي إلى داخلها، وتحركت السيارة من المكان، وعند وصولنا إلى مدرسة عبسان الجديدة على بعد حوالي 2 كيلو متر من المكان.. وصلت سيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وتم نقلي بواسطتها إلى مستشفى غزة الأوروبي، وعند وصولي إلى المستشفى أخضعت للفحوصات الطبية وتبين باني مصاب بعيارين ناريين، احدهما في كوع يدي اليسرى، أدى لكسر كوع يدي، والأخر في فخذي الأيمن مدخل ومخرج، وعلى إثرها أجريت لي عملية جراحية، وقام الأطباء بتركيب بلاتين خارجي في كوع يدي اليسرى.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (10) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2012/8/19– أول أيام عيد الفطر– إنطلاقاً من موقع الإرسال العسكري الإسرائيلي الواقع على حدود الفصل الشمالية، في المنطقة الزراعية الكائنة شمال شرق بيت حانون، في محافظة شمال غزة، بشكل محدود– لمسافة تقدر بـ 400 متراً من الحدود– وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها في المنطقة، وسط إطلاق متقطع للنيران، دون وقوع إصابات أو أضرار. هذا وانسحبت القوات المتوغلة من المنطقة بعد ساعات من مساء اليوم نفسه.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتركزة على حدود الفصل شرق قرية وادي السلقا، جنوب شرق مدينة دير البلح، نيران أسلحها الرشاشة، وذلك عند حوالي الساعة 08:00 من صباح اليوم الأربعاء الموافق 2012/08/29 ما أسفر عن إصابة المواطنة صافية عواد سليم أبو مغصيب البالغة من العمر (42) عاما، حيث أصيبت بعيار ناري في الكوع الأيسر – مدخل الخاصرة اليسرى ومخرج من الظهر – وشظايا بالفخذ الأيمن، حيث نقلت إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح ووصفت المصادر الطبية جراحها بالمتوسطة. يذكر أن أبو مغصيب كانت تقوم بجني ثمار البامية في أحد الحقوق الزراعية والذي يبعد عن حدود الفصل مسافة تقدر (400 متر)، وتعود ملكية الحقل لعائلة أبو مغصيب، وأثناء عودتها من الحقل أطلق جنود الاحتلال النار عليها مما أسفر عن إصابتها بجراح.

عند حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/8/29، بينما كنت في مكان عملي في الحقل ومعي شقيقتي يسرى (40 عاماً)، كنا نجني الثمار، وكان في الحقل المجاور لنا (4 سيدات) يزاولن عملهن أيضاً، كان الجو هادئ و لم أشعر بوجود أي شيء غريب كأعمال للمقاومة أو ما شابه، شاهدت سيارة جيب عسكرية تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي حضرت وتوقفت أمام برج المراقبة الواقع داخل حدود الفصل، بعد ذلك سمعت صوت عيارين ناريين، فخرجت من الحقل متجهة غرباً وقررت العودة للمنزل– حيث أنني إعتدت كلما سمعت صوت إطلاق للنار من البرج، أنسحب من الحقل لأنني أشعر أن إطلاق النار هو بمثابة تنبيه وتحذير بضرورة مغادرة المكان هكذا تعودت، وبالفعل خرجت من الحقل وإتجهت ناحية الغرب راجعة لمنزلي، وأثناء عودتي سلكت الطريق المعتاد وهو المقابل لبرج المراقبة، وعندما أصبحت على بعد حوالي (1كم)، وكانت معي شقيقتي يسرى، فجأة شعرت أن يدي اليسرى أصبحت ثقيلة وشعرت بألم في ظهري، فقلت لأختي كأني اصيبت فسمعت صوت إطلاق للنار، فجلست على الأرض، ونظرت على يدي شاهدت دماء تسيل وبغزارة وعندما شاهدت أختي حالتي هرولت لأقرب مسكن في القرية وطلبت منهم النجدة، حيث اتصلوا بسيارة الإسعاف، ثم أحضروا مركبة تعود لأحد أبناء العائلة وهو إياد عادل أبو مغصيب (22 عاماً)، وأركبوني فيها وتحركت بي إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، وعلى مشارف القرية قابلتنا سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث قام المسعفين بإنزالي من المركبة المدنية ووضعوني في سيارة الإسعاف والتي استكملت طريقها إلى المستشفى، وأدخلت لقسم الاستقبال ومن ثم وضعوني في قسم جراحة سيدات، وأجريت لي عملية جراحية وأخبرني الأطباء أنني أصيبت

بعيار ناري في كوع اليد اليسرى وأصاب العيار الخاصرة اليسرى وخرج من الظهر، كما يوجد شظايا في الفخذ الأيمن، وأنا الأن أرقد في قسم جراحة سيدات في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح وحالتي أصبحت مستقرة..

❖ **الاعتقال والحجز التعسفي**

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم. وفي هذا السياق اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (12) فلسطينياً.

يستعرض التقرير حالات الاعتقال على النحو الآتي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 7:00 صباح الجمعة الموافق 2012/8/24، خمسة فلسطينيين حاولا اجتياز حدود الفصل شرق مخيم البريج، ووفقا لذويهم فقد تلقوا اتصال من الشرطة الإسرائيلية يبلغهم أنه تم اقتيادهم واحتجازهم في مقر شرطة (أوفوكيم)، بداخل إسرائيل، والمعتقلين هم: سليم صالح سليمان الصانع (18 عاماً)، فارس أسامة سليمان الصانع (19 عاماً)، علاء يحي أحمد سعيد –السعيدني– (17 عاماً)، هيثم محمد خميس خضرة (16 عاماً)، محمد مطر (17 عاماً) وجميعهم من سكان مخيم النصيرات.

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 11:00 صباح يوم السبت الموافق 2012/8/25، المتمركزة قرب حدود الفصل شرق مخيم البريج، اثنين حاولا اجتياز حدود وهم عبدربة طالب عبدربة أبو جري (19 عاماً)، أيمن موسى محمد فرج الله (17 عاماً)، وكلاهما من سكان مخيم النصيرات، وقد تلقى ذويهم اتصال من الشرطة الإسرائيلية يبلغهم أن أبنائهم محتجزين في مقر شرطة (أوفوكيم).

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 9:00 صباح الإثنين الموافق 2012/08/27موسى إبراهيم محمد حمدان، البالغ من العمر (18 عاماً)، من سكان مخيم البريج، وعند حوالي الساعة 7:00 من مساء نفس اليوم اعتقلت تلك القوات شابين أخرين من مخيم النصيرات وهما نضال نبيل الشبراوي البالغ من العمر (22 عاماً)، مراد محمد أبو دراهم البالغ من العمر (22 عاماً).

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:10 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/28، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، ثمّ حاصرت حسكة مجداف على متنها صيادين اثنين، وأجبرتهما على خلع ملابسهما والسباحة تجاه أحد الزوارق الإسرائيلية، ومن ثم اعتقلتهما، واستولت على الحسكة وشباك الصيد الخاصة به، والصيادين هما: كامل ديب محمود الأنقح (60 عاماً)، وطفله: محمود (16 عاماً)، حيث اقتادتهما إلى مكان غير معلوم.

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين ؛ واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة، بما في ذلك اعتقالهم والاستيلاء على مراكبهم. كما يظهر استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة، أعلنت قوات الاحتلال أنها تبلغ 300 متراً على امتداد حدود القطاع فيما وصلت إلى أكثر من كيلومتر داخل القطاع على أرض الواقع.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية والاستهداف المتعمد والمنظم لعمال جمع الحصى والركام، الذين دفعهم الفقر إلى البحث عن وسائل خطيرة للحصول على مصدر للرزق . ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع – ولم يزل– تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، والعمل على تطبيق العدال ة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى